

المصدر :

التاريخ :

ميناء غزة سيحتاج 500,300 مليون دولار

الفلسطينيون يطلبون تعجيل خطة البنك الدولي

المياه ومعالجة موضوع المياه واستطرد قائلاً أن الوفد الفلسطيني سيطلب خلال اجتماعات البنك الدولي أخذ تكلفة استيعاب نازحي عام 1967 في الاعتبار حيث أن البنك الدولي لم يضع في حسابه حدوث تغييرات كبيرة في عدد سكان الأراضي المحتلة.

وقال عبيد الله إن خطة البنك الدولي التي جاءت بعد إرسال البنك بعثات ميدانية للأراضي المحتلة في مطلع العام لم تدخل أي تقديرات عن الإسكان في خططها لتقدير حجم الاستثمارات العامة التي تتطلبها احتياجات إعادة النهوض بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وترك البنك في برنامجه الاستثماري تقديرات الإسكان للتمويل من الاستثمارات الخاصة.

وقال عبيد الله إن الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني يتضمن مشروع ميناء غزة الذي تقدر تكاليفه بين 300 و500 مليون دولار وأيضاً مطارين أحدهما مطار قلنديا القديم

الاستثمارية قد تغيرت على ضوء الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي. وقال عبيد الله نحن نفترض أنه ضمن الاتفاق الجديد سيغير البنك الدولي افتراضاته ويأخذ في الحسبان النازحين والمشاريع الجديدة التي تضمنها.

وأضاف سنطلب من البنك الدولي إعادة النظر في الافتراضات التي بنى عليها البرنامج. لقد كان محافظاً لدرجة كبيرة والبرنامج الاستثماري لا يفي بالاحتياجات الحقيقية.

ولن يقدم البنك الدولي معظم الأموال التي يقترحها في برنامجه الاستثماري إلا أنه يسهم في حث المانحين الدوليين على تقديمها وحشد الدعم الدولي للأراضي الفلسطينية ويكون له دور في تقديم المعونة المكتملة بعد ذلك.

وقال الاقتصادي الفلسطيني إلى جانب الاحتياجات الاستثمارية في مجال البنية التحتية، ستكون هناك ضرورة لعمل سريع في قطاع غزة لمنع كارثة اقتصادية نتيجة تدهور نوعية

عمان. ر: قال الاقتصادي الفلسطيني بارز أن منظمة التحرير الفلسطينية ستطلب من البنك الدولي إعادة النظر في خطة تنمية اقترحها البنك بمبلغ ثلاثة مليارات دولار لأنها لا تفي باحتياجات إعادة تأهيل البنية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقال سمير عبد الله وهو رئيس الفريق الفلسطيني للمفاوض مع بعثة البنك الدولي في الأراضي المحتلة في مقابلة مع رويترز قبل سفره للمشاركة في اجتماعات البنك الدولي أن المبلغ ضئيل لفترة الأعوام العشرة ونعتقد أن السلطة الفلسطينية ستحتاج لاستثمارات لا تقل عن ملياري دولار سنوياً في السنتين الأوليين على الأقل لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني ووضعه على قدم المساواة مع دول المنطقة.

وأضاف أن الطرف الفلسطيني سيطلب من البنك الدولي زيادة برنامجه الاستثماري لأن بعض الافتراضات التي بنى عليها خطته